

شقق الإسكان وتقسيطها عن طريق القروض البنكية (/ ٢٢ يونيو ٢٠٢٢ م) / فتاوى على الهواء مباشرة

صلاح الصاوي

تقوم الدولة عندنا بميناء شقق سكنية وبيعها بنظام التقسيط لمدة عشرين عاما. مع العلم انها تقترب من البنك. واقوم انا بالتسديد للدولة ولا تعامل مع البنك مباشرة. فعلي فهل يعد هذا نوعا من الربا - [00:00:02](#)

مرة اخرى الحكم على الشيء فرع عن تصوره. مبلغ علمي انك مطالب بان تأخذ قرضا من البنك بمساعدة الدولة وتيسيرها. لكن انت المقترض والدين في ذمتك ويلزمك تسديده الدين هذا مضمون بهذه الشقة - [00:00:17](#)

يعني الشقة مرتبهة لسداد هذا الدين فيعني اذن ان قضية الدولة والبنك لا تزال مقترضا. ولا يزال القرض ربويا. لكن في المسألة نزر اخر عند عموم الحاجة وعند عموم البلوى - [00:00:36](#)

في في مجتمعات تسعون في المئة من شبابها لا يملكون مسكنا لا يقدررون على الزواج فالحاجة عامة والامكانيات محدودة ودخله الموظف بكامله لا يفي بايجار شهر اذا كان الايجار جديدا - [00:00:55](#)

فهذا واقع لا يستطيع المفتي ان يغفله ان كان ذلك كذلك. فهل تنزل الحاجات العامة من زيت الضرورات في اباحة المحظورات محتمل شرعا لكن تحقيق هذا في بلد معين في واقع معين في حالة معينة يحتاج الى المفتي المحلي المخالط لهذه الحالة. يعني اقول ان الاصول النظرية تستوعب هذا. تنزيل - [00:01:15](#)

الحاجات العامة. من ذات الضرورات في اباحة المحظورات وبعض بلادنا بلغ بها الحال هذا المبلغ. لكني لا اجرؤ على تحقيق هذا في مناطق بعينه في مكان بعينه في شخص بعينه احيل الى المفتي المحلي كي يبحث هذه الواقعة وعلى من وقع في ضرورة او حاجة ماسة ان - [00:01:41](#)

الى مفتيه لتقدير ضرورته وحاجته ليري ان كان مؤهلا لانطباق شرائطها وقواعدي عليه بارك الله فيكم اه بسم الله الرحمن الرحيم - [00:02:05](#)